أبو ظبي – مناقشة GAC بشأن سبل حماية المنظمات الحكومية الدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر
الثلاثاء، الموافق 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2017 – من الساعة 10:30 ص إلى الساعة 11:00 ص بالتوقيت الخليجي الرسمي
ICANN60 | أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

توماس شنايدر: نرجو منكم التفضل بالجلوس. نحن بحاجة حقاً للبدء من جديد. شكرًا.

إذن الجلسة التالية هي الجلسة رقم 21، والتي هي حول تقدمنا بشأن سبل حماية المنظمات الحكومية الدولية والصليب الأحمر والهلال الأحمر. اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لتوم ليعطينا مقدمة بناء على الملخص الذي جصلتم عليه جميعًا بهذا الشأن. شكرًا.

توم ديل: شكرًا لك، توماس. أولًا، ستتذكرون يا أعضاء GAC أنكم ناقشتم هذه القضايا مع أعضاء مجلس GNSO سابقًا خلال هذا الأسبوع. لا يمكنني تذكر أي يوم بالتحديد، الأيام متشابهة ويبدو كأن هذا حصل منذ عام، لكن حقيقة حصل هذا ربما منذ يومين فقط.

في الاجتماع مع مجلس GNSO، حصلت لجنة GAC على المستجدات وبعض المناقشات المختصرة بشأن التقدم المحرز في هذه القضايا. القضايا هي، أولًا، رؤية GAC التي تريد تحديثها وربما تقديم المستجدات لمجلس الإدارة بشأن عملية وضع السياسات لوصول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لآليات حماية الحقوق التصحيحية. أعلم أن بعض أعضاء GAC الممثلين لمنظمات حكومية دولية موجودون هنا، ويمكنهم تقديم المستجدات بشأن ذلك الموضوع. وبالطبع، سيجتمع فريق العمل ذلك خلال هذا الأسبوع. وكما سمعتم من مجلس GNSO، فإنه يعمل بجد من أجل وضع تقريره النهائي في القريب العاجل ولكن ليس في خلال هذا الاجتماع.

تمت الإشارة إلى مشكلة عملية وضع السياسات المنعقدة مجددًا منذ بضع سنوات للتعامل مع المظاهر الجديدة لسبل حماية معرفات الصليب الأحمر والهلال الأحمر خلال الاجتماع مع مجلس GNSO، وقد تمت إتاحة بعض النصوص من خلال الأمانة العامة لحركة الصليب الأحمر وأعتقد في المملكة المتحدة وسويسرا. سترون ذلك في النسخة

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

التالية من مسودة البيان الرسمي، لكن لوحظ بعض التقدم في ذلك علاوة على بعض القضايا العالقة المحتملة التي تحتاج مزيدًا من العمل.

وفي النهاية، القضية الأكبر لسبل حماية المنظمات الحكومية الدولية والتي كان يتم النظر فيها من خلال ما تمت تسميته "المناقشة المُيسّرة" والتي قام بالإشراف عليها عضو مجلس الإدارة السابق بروس تونكين لم يتم إحراز أي تقدم بشأنها على ما أعتقد. لذا كما أقول توماس، من المحتمل أن أعضاء GAC وبالخصوص من المنظمات الحكومية الدولية قد يودون تقديم مستجدات الحقوق التصحيحية، وسواء المملكة المتحدة أو سويسرا، بشأن مواد الصليب الأحمر والهلال الأحمر. شكرًا.

توماس شنايدر: أشكرك، توم، على المقدمة. دعونا نبدأ بأحد الموضوعين. لنبدأ بالصليب الأحمر. إذن لا أعرف، ربما مارك، بما أنك كنت أحد الأشخاص الذين عملوا عن كثب مع الصليب الأحمر على هذا الأمر، إذا كانت لديك أية معلومات بشأن تقدمنا في سبل حماية الصليب الأحمر. شكرًا.

مارك كارفيل: شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس. فعلًا، كنت أعمل عن كثب مع ممثل الصليب الأحمر والمشاركة مع مجموعة عمل عملية وضع السياسات لمنظمة GNSO وما إلى ذلك. وقد كان التقدم المُحرز جيدًا من حيث معالجة القضايا العالقة بشأن سبل الحماية الدائمة، وبالخصوص للمنظمات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويبدو جيدًا من حيث حل سريع لهذه القضايا العالقة منذ زمن بعيد والتي سيعرفها الزملاء من الملخصات التي كانت من مميزات مشورة GAC لمجلس الإدارة لمدة طويلة جدًا. إذن يمكننا على ما أعتقد توقع حل نهائي لهذه القضايا في القريب العاجل.

لا يزال هناك مجال واحد حيث طلبنا تمديد الحماية المؤقتة إلى الحماية الدائمة بخصوص الأسماء المختصرة للمنظمات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. يتعلق الأمر باللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والاتحاد الدولي لمنظمات الصليب الأحمر والهلال

الاحمر (IFRC) حيث كانت المشورة من أجل طلب الحماية بموجب نفس الآليات المحايدة للتكلفة بحيث يتم وضعها من أجل حماية اختصارات المنظمات الدولية الحكومية.

إذن فهو نوع من المسار المستقل، إذا أردتم، والذي لم يكن ضمن نطاق المشاركة الحالية مع GNSO فيما يخص الجمعيات الوطنية وما إلى ذلك. إذن يمكن القول أن ذلك لا يزال قيد المناقشة. لكن كما أقول فإن هذا مرتبط بحماية الأسماء المختصرة للمنظمات الحكومية الدولية.

إذن هذا باختصار هو الوضع وعلى ما أعتقد فيمكننا أن نكون راضين وربما هذا أمر يجب تسجيله في البيان الرسمي حيث أنه كان هناك عمل مخصص في هذا المجال، والذي تم عبر المجتمع، والذي نتوقع أن يُنتج نتيجة مرضية للغاية. وأتمنى أن يكون ذلك مفيداً للزملاء. شكرًا.

توماس شنايدر: أشكرك على هذه الإحاطة، مارك. هو توجد أي تعليقات أو أسئلة في هذا الصدد؟ إذا لم تكن هناك مداخلات، فنذكر أن الأمور تبدو في مسارها الصحيح ونتمنى أن نحصل على نتيجة نهائية لهذه القضية التي بدأت منذ الجولة الأولى. إذن فقد عملنا لسنوات طويلة مع الآخرين على هذه القضية، ونتمنى أن يصل هذا إلى نتيجة نهائية قريبًا. أشكرك مارك.

بهذا، لننتقل إلى القضية الأخرى المشابهة مع وجود اختلاف، وهي حماية المنظمات الحكومية الدولية، والتي هي أيضًا قضية دامت لسنوات طويلة. ولا أعرف إذا كان لدى أي شخص من تحالف المنظمات الحكومية الدولية كان يعمل على هذا الموضوع بالتحديد أية مستجدات ليقدمها لنا. أرى أن ممثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يرفع يده. شكرًا.

جوناثان روبنسون: شكرًا لك، توماس. أنا جوناثان روبنسون من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لقد وصلت ليلة أمس، لذا لم أحظ بفرصة رؤية الكثير منكم.

كما أشار توماس، أنا هنا نيابة عن تحالف العديد من المنظمات الحكومية الدولية التي تحاول حماية أسمائنا المختصرة في نظام اسم النطاق. يمكنكم أن تتذكروا منذ بضع سنوات أن مجلس الإدارة صوت على تنفيذ سبل الحماية الدائمة عبر قائمة محجوزة لحماية الاسم الكامل للمنظمات الحكومية الدولية في المستويات الأعلى والثاني. لكن هذه القضية المتعلقة بالأسماء المختصرة للمنظمات الحكومية الدولية لا تزال عالقة. بالنسبة للأغلبية الساحقة منا، بما في ذلك OECD، فهذه هي الأسماء الوحيدة حقيقة التي يعرفنا العموم من خلالها.

وكما ذكر توم سابقًا، فإن الأمور في حالة جمود منذ اجتماع ICANN58 في كوبنهاغن حين كان لدينا ما بدا اجتماعًا مثمرًا لممثلي GNSO وGAC والذي أشرف عليه عضو مجلس الإدارة السابق بروس تونكين لمناقشة قضية سبل حماية المنظمات الحكومية الدولية. وكما يمكنكم أن تتذكروا أن السياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات متوافقة مع وضع المنظمات الحكومية الدولية لأنها تتطلب كيانًا يريد تقديم خلاف لتقديمه إلى الاختصاص القضائي للمحاكم الوطنية من أجل جلب هذا الخلاف للسياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات. هذا التقديم للمحاكم الوطنية غير متوافق في الواقع مع الحصانات من الاختصاص القضائي للمحاكم التي منحتها لنا الدول الأعضاء في المنظمات الحكومية الدولية، والتي هي في الواقع سمة مميزة لوضعنا بموجب كل من القانون الوطني والدولي. إذن هذا في الواقع يترك المنظمات الحكومية الدولية دون تسوية إذا ما كان أحد يستخدم معرفاتنا بشكل احتيالي في نظام اسم النطاق.

أقرأ باهتمام شديد مسودة بيان GAC/ALAC الذي أرسله توماس بشأن خفض الحواجز للمشاركة المستنيرة في ICANN، وبالخصوص القسم المتعلق بالحاجة ليس فقط لتمكين جميع أعضاء المجتمع من المشاركة في اتخاذ القرار في ICANN ولكن أيضًا لكي تأخذ الآليات ذات الصلة في ICANN هذه الآراء بعين الاعتبار عند التعبير عنها.

ورغم أن المنظمات الحكومية الدولية لم تكن قادرة على المشاركة رسميًا في عملية وضع السياسات الجارية بشأن وصول المنظمات الحكومية الدولية لأليات حماية الحقوق التصحيحية، إلا أن المنظمات الحكومية الدولية في عدة مناسبات قدمت توضيحات

لمجموعة العمل تلك بشأن طبيعة ونطاق حصاناتنا من الاختصاص القضائي للمحاكم الوطنية من أجل السماح لمجموعة العمل باتخاذ قرارات مستنيرة في هذا الشأن.

ومؤخرًا، قامت حوالي 20 منظمة حكومية دولية بتقديم تعليقات بشأن المسودة النهائية لتقرير المشاكل، وكان هذا في شهر آذار (مارس) من هذه السنة، وأدلوا من خلالها بمشاغل بخصوص التمثيل الخاطئ لحصانات المنظمات الحكومية الدولية في مسودة التقرير تلك. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن التقرير احتوى على تمثيل خاطئ لتقرير الخبراء الذي كلفت به منظمة GNSO نفسها بشأن ذلك الموضوع.

ورغم أن التقرير النهائي لم يصدر بعد، فيبدو للأسف من البيانات الأخيرة من مجموعة العمل أن هذه البيانات تم إهمالها. هذا بالطبع هو ما حصل في عملية وضع السياسات الأولى وسبل حماية المنظمات الحكومية الدولية منذ سنوات حيث قد تم في الواقع تجاهل آراء المنظمات الحكومية الدولية والحكومات تمامًا.

إن قضية سبل حماية المنظمات الحكومية الدولية تكتسي بوضوح أهمية كبرى لي شخصيًا وللمنظمات الحكومية الدولية التي أتكلم نيابة عنها. وقد يكون الاحتيال في نظام اسم النطاق من خلال استخدام أسمائنا المختصرة مضرًا للغاية لسمعتنا، والجمهور عادة يقعون ضحية لعمليات نصب من قبل أفراد يستخدمون معرفاتنا.

لكن القضايا الرئيسية للعملية تظهر المشاكل الرئيسية مع ICANN، والتي أصبح الجميع واعين بها تدريجيًا، تتمثل في التأثير السلبي على عمل الجميع في هذه القاعة. أرجو أن يتابع الجميع هذا عن كثب مجددًا لأن القضايا التي نراها هنا هي حقيقة قضايا تؤثر على جميع الحاضرين في هذه القاعة. أتطلع للدعم المستمر من قبل الجميع في هذا الشأن. شكرًا.

توماس شنايدر: شكرًا لك، ممثل منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية. هل ثمة أية تعليقات أو أسئلة حول هذه القضية؟ إذا لم تكن هناك مداخلات، إذن فكما سمعنا، فإن أحد العناصر الرئيسية ستكون المحتوى النهائي لذلك التقرير والتوصيات من قبل مجموعة عمل [آليات حماية]

الحقوق التصحيحية. وسيتوجب علينا أن نكون مستعدين لإعطاء آرائنا بهذا الشأن. إذن يمكنني فقط دعوتكم لمتابعة هذا والتفاعل وفق لما تعتقدون أنه تفاعل. ممثل إيران؟

ممثل إيران: شكرًا. ممثل لجنة GAC من إيران. سيادة الرئيس، قلت تعليقات. نعم، نستمر في دعم هذه القضية من أجل حلها. هذا مطروح للمناقشة لسنوات، ونعم، نعبر عن شكوكنا بشأن قائمة الـ 154 حالة والتي لا تزال قيد المناقشة. [غير مسموع] هذا ليس خطأنا. بل خطأ جهة أخرى. إن كانوا لم يحلوا ذلك، فل يجب عليهم العودة إلينا. ويجب حل هذا في أقرب وقت ممكن، ونحن نستمر في إعطاء دعمنا القوي لذلك. شكرًا.

توماس شنايدر: شكرًا لك، ممثل إيران. هل ثمة تعليقات أخرى؟ ممثل سويسرا؟

ممثل سويسرا: شكرًا. وسأتحدث باختصار شديد. أود دعم ما تم تفسيره من قبل المنظمات الحكومية الدولية والموقف المتخذ من قبل زميلنا كافوس. شكرًا.

توماس شنايدر: شكرًا. ممثل فرنسا؟

ممثل فرنسا: شكرًا سيادة الرئيس، سأتكلم بإيجاز. لقد حان الوقت لكي نجد حلًا سريعًا لهذه القضايا. فقد كان هذا أمرًا طويل الأمد، وأود دعم الموقف الذي عبر عنه زميلنا من OECD ومواقف ممثلي سويسرا وإيران.

توماس شنايدر: شكرًا لك، ممثل فرنسا. إذا لم تكن هناك أي طلبات أخرى للحديث، فأعتقد أنه يمكننا إنهاء هذه المناقشة وأخذ استراحة لمدة 30 دقيقة من أجل إعادة الإعداد التقني.

ممثل سويسرا، تفضل.

ممثل سويسرا: أردت فقط التحقق مما إذا كان قد تم التعليق على وضع المناقشات الحالية بشأن قضية اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال هذه الجلسة.

توماس شنايدر: شكرًا. نعم، تطرقنا لذلك باختصار في بداية هذه الجلسة، وتبدو الأمور في مسار جيد للغاية. ليس لدينا أمر على الورق لحد الآن، لكننا نرى إشارات تدل على حل قريب يلوح في الأفق. لذلك نحتاج أيضًا أن نكون حذرين عندما نحصل على نتيجة نهائية وننظر فيها ونرى أن تم حلها بعد عدة سنوات بشكل يرضينا جميعًا.

ممثل سويسرا؟

ممثل سويسرا: نعم، شكرًا لك. وأعتذر إن لم أنتبه لهذا الجزء، لكنني كنت حاضرًا أمس في اجتماع معلوماتي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات المنعقدة مجددًا بقيادة توماس ريكرت، وأردت فقط أن أظهر للجلسة العامة أننا نشهد تقدمًا جيدًا بشأن قضية حماية أسماء الجمعيات الوطنية. لكن يبدو أن حماية الأسماء المختصرة تقع خارج نطاق تلك المجموعة المنعقدة مجددًا. لذا أعتقد أنه من الأهمية البالغة من أجل الحفاظ على الحالة الراهنة لسبل الحماية لكل من الجمعيت الوطنية والأسماء المختصرة، أن نتذكر البيان الرسمي لدوربان ومشورتنا السابقة بشأن هذه القضية حيث دعونا لسبل حماية لهذه الأسماء المختصرة. شكرًا.

توماس شنايدر: نوجه الشكر لممثل سويسرا.

إذن إذا لم تكن هناك مداخلات أخرى، فنختتم هذه الجلسة هنا وننتقل للجلسة التالية. والآن استراحة تقنية لمدة 30 دقيقة.

[نهاية النص المدون]